

Distr.: General
13 December 2010

Arabic
Original: English

مجلس إدارة
برنامج الأمم
المتحدة للبيئة



الدورة السادسة والعشرون لمجلس الإدارة/
المنتدى البيئي الوزاري العالمي
نيروبي، ٢١ - ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١
البند ٤ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*
قضايا السياسات العامة: الإدارة البيئية الدولية

نتائج عمل الفريق الاستشاري المؤلف من وزراء أو ممثلين رفيعي المستوى المعني بالإدارة
البيئية الدولية

مذكرة من المدير التنفيذي

عقد الفريق الاستشاري المؤلف من وزراء أو ممثلين رفيعي المستوى المعني بالإدارة البيئية الدولية الذي أنشأه مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بموجب مقرره د.١ - ١١/١، المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠، اجتماعاً في نيروبي في الفترة من ٧ إلى ٩ تموز/يوليه ٢٠١٠، وعقد اجتماعاً آخر في إسبو، فنلندا، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. ويتضمن مرفق هذه المذكرة النتائج التي اعتمدها الفريق عن أعمال اجتماعه المعقود في إسبو.

مرفق

٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠

الاجتماع الثاني للفريق الاستشاري المؤلف
من وزراء أو ممثلين رفيعي المستوى المعني
بالإدارة البيئية الدولية

إسبو، فنلندا، ٢١ - ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠

الفريق الاستشاري المؤلف من وزراء أو ممثلين رفيعي المستوى

نتائج اجتماعي نيروبي وهلسينكي

منشأ الفريق الاستشاري وولايته

١ - أنشأ مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة الفريق الاستشاري المؤلف من وزراء أو ممثلين رفيعي المستوى المعني بالإدارة البيئية الدولية (الفريق الاستشاري) بمقره د.إ - ١/١١ المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠.

٢ - ويستند المقرر د.إ - ١/١١ إلى الأعمال التي اضطلع بها فريق استشاري سابق مكون من وزراء وممثلين رفيعي المستوى أنشأه مجلس الإدارة بمقره ٤/٢٥ المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وأصبح ذلك الفريق يعرف باسم "عملية بلغراد"، للإشارة إلى موقع اجتماعه الأول، وأدت أعماله إلى تحديد بعض الأهداف والوظائف لنظام الإدارة البيئية الدولية، وإلى وضع "مجموعة من الخيارات لتحسين الإدارة البيئية الدولية"، قدمت إلى مجلس الإدارة في دورته الاستثنائية الحادية عشرة.

٣ - وطلب المقرر د.إ - ١/١١ من الفريق الاستشاري أن يبحث الإصلاح الأعم لنظام الإدارة البيئية الدولية، بالاستناد إلى مجموعة الخيارات التي تم وضعها أثناء عملية بلغراد، مع إبقاء الباب مفتوحاً أمام الأفكار الجديدة. وطلب المقرر أيضاً من الفريق أن يستكمل عمله في وقت مناسب وأن يقدم تقريراً نهائياً إلى مجلس الإدارة في دورته السادسة والعشرين لكي يتسنى للمجلس إعداد مساهمته قبل وقت كاف من الاجتماع الثاني للجنة المفتوحة العضوية المعنية بالتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والدورة الخامسة والسنتين للجمعية العامة.

٤ - وطلب المقرر من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (برنامج البيئة)، بصفته رئيس فريق الإدارة البيئية، "دعوة منظومة الأمم المتحدة لتقديم مدخلات للفريق"، وطلب من الفريق الاستشاري، من خلال أمانة برنامج البيئة، "التماس مدخلات ملائمة من مجموعات المجتمع المدني من كل إقليم".

أعمال الفريق الاستشاري والنتائج التي توصل إليها

٥ - اجتمع الفريق الاستشاري في نيروبي من ٧ إلى ٩ تموز/يوليه ٢٠١٠، وفي إسبوا، فنلندا، من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وحضر اجتماع نيروبي ممثلون من ٥٨ بلداً، وحضر اجتماع إسبوا ممثلون من ٤٤ بلداً. وقُدمت مساهمات في العملية من المجتمع المدني عن طريق أمانة برنامج البيئة، ومن منظومة الأمم المتحدة من خلال فريق الإدارة البيئية.

٦ - وافتتحت الاجتماع رئيسة جمهورية فنلندا، تارجا هالونين، التي هي أيضاً الرئيسة المشاركة للفريق رفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية. ورحبت بالأعمال التي يضطلع بها الفريق الاستشاري، قائلة إن الفريق رفيع المستوى سيستمع إلى الإشارات التي يرسلها الفريق الاستشاري.

تعزيز نظام الإدارة البيئية الدولية: الوظائف، والاستجابات على نطاق المنظومة

٧ - بعد أن نظر الفريق الاستشاري في أهداف ووظائف نظام الإدارة البيئية الدولية التي حددت خلال عملية بلغراد، وبعد استعراض الثغرات والخيارات التي نوقشت في وثيقة الرؤساء المشاركين حول وضع أفكار بشأن الإصلاح الأعم للإدارة البيئية الدولية (UNEP/CGIEG.2/2/2)، حدد عدداً من الاستجابات المحتملة على نطاق المنظومة لمواجهة التحديات الموجودة في النظام الحالي للإدارة البيئية الدولية، بما في ذلك ما يلي:

(أ) تعزيز العلاقة بالسياسات العلمية، مع المشاركة الكاملة والمجدية من جانب البلدان النامية؛ وتلبية ما للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من احتياجات إلى القدرات في مجال السياسات العلمية، بما في ذلك تحسين البحث والتطوير العلميين على الصعيد الوطني؛ والبناء على الموجود حالياً من التقييمات والأفرقة العلمية وشبكات المعلومات البيئية الدولية. وسيكون الغرض العام هو تيسير التعاون في مجال جمع المعلومات البيئية وإدارتها وتحليلها واستخدامها وتبادلها، ومواصلة تطوير المؤشرات المتفق عليها دولياً، بما في ذلك من خلال الدعم المالي وبناء القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، والإنذار المبكر، وخدمات التنبيه، والتقييمات، وإعداد المشورة القائمة على العلم، ووضع الخيارات المتعلقة بالسياسات. وفي هذا السياق، يجب تعزيز عملية توقعات البيئة العالمية، والعمل بالتعاون والتنسيق مع المحافل القائمة؛

(ب) وضع استراتيجية على نطاق المنظومة للبيئة في منظومة الأمم المتحدة، من أجل زيادة كفاءة وفعالية واتساق منظومة الأمم المتحدة، والإسهام بهذه الطريقة في تعزيز الدعامة البيئية للتنمية المستدامة. وينبغي أن تؤدي الاستراتيجية إلى زيادة التعاون بين الوكالات وأن توضح تقسيم العمل داخل منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن توضع الاستراتيجية من خلال عملية شاملة للجميع تشارك فيها الحكومات وتلتزم مدخلات من المجتمع المدني؛

(ج) تشجيع التأزر بين ما هو متوافق من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وتحديد العناصر التوجيهية لتحقيق هذا التأزر، مع احترام استقلالية مؤتمرات الأطراف. وينبغي تعزيز هذا التأزر بالتشارك في أداء الخدمات المشتركة التي تقدمها الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بهدف جعلها أكثر كفاءة وأكثر فعالية من حيث التكلفة. وينبغي أن يستند التأزر إلى الدروس المستفادة، وأن يبقى مرناً وقابلاً للتكيف مع الاحتياجات المحددة للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وينبغي أن يهدف إلى خفض التكاليف الإدارية للأمانات وتحرير الموارد من أجل تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على الصعيد الوطني، بما في ذلك من خلال بناء القدرات؛

(د) إقامة صلة أقوى بين وضع السياسات البيئية العالمية وتقديم التمويل تهدف إلى توسيع وتعميق القاعدة التمويلية للبيئة، بقصد تأمين التمويل الكافي والذي يمكن التنبؤ به والمتسق وزيادة إمكانية الوصول والتعاون والتماسك بين آليات التمويل والصناديق الخاصة بالبيئة، بهدف المساعدة على تلبية الحاجة إلى تمويل جديد وإضافي من أجل سد الفجوة بين السياسات والتنفيذ من خلال إيجاد تدفقات جديدة للإيرادات للتنفيذ. وهناك حاجة إلى تعزيز الربط بين السياسات والتمويل، إلى جانب تقديم مساهمات أكبر ويمكن التنبؤ بها بقدر أكبر وإقامة الشراكات مع الجهات المانحة الرئيسية وتجميع تدفقات الإيرادات العامة والإيرادات الخاصة التكميلية. والنظر في استحداث نظم لتتبع الأموال، بما في ذلك تكاليف تلك النظم وفوائدها، بالاستناد إلى النظم القائمة لتتبع التدفقات والمبالغ المالية بطريقة شاملة على الصعيدين الدولي والإقليمي، فضلاً عن وضع استراتيجية لزيادة مشاركة التمويل المقدم من القطاع الخاص؛

(هـ) وضع إطار لبناء القدرات من أجل البيئة على نطاق المنظومة، بغية ضمان اتباع نهج يتسم بالاستجابة وتحقيق التماسك بشأن تلبية احتياجات البلدان، مع إيلاء الاعتبار لخطوة بالي

الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات. وينبغي أن يكون الإطار موجهاً إلى تعزيز القدرات الوطنية اللازمة لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والأهداف البيئية الدولية المتفق عليها؛

(و) مواصلة تعزيز المشاركة الاستراتيجية على الصعيد الإقليمي من خلال زيادة تعزيز قدرة المكاتب الإقليمية لبرنامج البيئة لكي تكون أكثر استجابة للاحتياجات البيئية للبلدان. وينبغي أن يكون الهدف من هذا التعزيز هو زيادة الاستجابة والتنفيذ على الصعيد القطري. وينبغي تعزيز الخبرات البيئية في فرق الأمم المتحدة القطرية، بما في ذلك من خلال برنامج البيئة.

٨ - ويقترح الفريق الاستشاري أن ينظر مجلس الإدارة في دورته السادسة والعشرين في مساهمة برنامج البيئة في تحديد مدى تنفيذ متابعة الوظائف والاستجابات على نطاق المنظومة، والجهات الفاعلة المسؤولة عن تلك المتابعة.

الجوانب المتصلة بالشكل من الإصلاح المؤسسي الأعم

٩ - بعد أن حدد الفريق الاستشاري الاستجابات المحتملة على نطاق المنظومة، الواردة أعلاه، نظر في الأشكال المؤسسية التي من شأنها أن تساعد على أفضل وجه على تنفيذ تلك الاستجابات وتحقيق الأهداف والوظائف التي تم تحديدها خلال عملية بلغراد.

١٠ - وكان هناك قبول عام لضرورة أن يكون الشكل تابعاً للوظيفة، وأنه ينبغي تعزيز برنامج البيئة وتحسينه. وأعرب عن آراء متباينة بشأن الإصلاح المؤسسي.

١١ - وتعزيز الجهات العالمية الرسمية التي تمثل البيئة، فضلاً عن الجهات الأخرى التي تمثل البيئة، هو نتيجة رئيسية لعملية إصلاح الإدارة البيئية الدولية، ويوفر قيادة ذات مصداقية ومتسقة وفعالة لتحقيق الاستدامة البيئية في إطار التنمية المستدامة الشامل. وأثناء عملية بلغراد، وفي وثيقة الرئيسين المشاركين عن وضع أفكار بشأن الإصلاح الأعم للإدارة البيئية الدولية (UNEP/CGIEG.2/2/2)، قدمت خيارات شتى بشأن الإصلاحات المؤسسية الأعم، بما في ذلك الخيارات الخمسة التالية:

(أ) تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ب) إنشاء منظمة شاملة جديدة للتنمية المستدامة؛

(ج) إنشاء وكالة متخصصة، وعلى سبيل المثال منظمة عالمية للبيئة؛

(د) إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ولجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة؛

(هـ) تعزيز الإصلاحات المؤسسية وتبسيط الهياكل القائمة.

١٢ - وسلم الفريق الاستشاري بالحاجة إلى مواصلة تطوير جميع الخيارات، ورأى أن أفضل السبل لمعالجة الخيارين (ب) و(د) هو معالجتهما في سياق التنمية المستدامة الأوسع.

١٣ - واقترح الفريق الاستشاري، استناداً إلى المبدأ القائل بأن الشكل يتبع الوظيفة، واعترافاً بأنه لم يحقق توافقاً في الآراء بشأن الشكل المؤسسي، تقوية المؤسسات القائمة وتعزيزها، ورأى أن الخيارات (أ) (تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة)، و(ج) (إنشاء وكالة متخصصة، وعلى سبيل المثال منظمة عالمية

للبيئة) و(هـ) (تعزيز الإصلاحات المؤسسية وتبسيط الهياكل القائمة) هي خيارات ممكنة لتعزيز شكل الدعامات البيئية في سياق التنمية المستدامة وتحقيق إدارة بيئية دولية فعالة.

الخطوات المقبلة

١٤ - بهذا يقدم الفريق الاستشاري تقريره النهائي إلى مجلس الإدارة، وفقاً للفقرة ١٠ من المقرر د.١ - ١١/١١.

١٥ - ويرى الفريق الاستشاري أن مجلس الإدارة ينبغي أن يواصل النظر في كيفية تأمين مزيد من الزخم السياسي والمتابعة الفعالة لعملية الإدارة البيئية الدولية.

١٦ - ويعرب الفريق الاستشاري عن صادق شكره لحكومي كينيا وفنلندا، ويلاحظ أنه حظي بشرف حضور تارجا هالونين، رئيسة جمهورية فنلندا، في الجلسة الافتتاحية لاجتماعه الثاني.